جامعة تكريت
كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم العلوم التربوية والنفسية
المرحلة الثانية

مادة اسس تربية

المحاضرة السادسة

اعداد
م. خوله مهدي الدليمي

2024- 2023

وسائل الضبط الاجتماعي

من أهم وسائل الضبط الاجتماعي واكثرها انتشارا في المجتمعات الانسانية ، على اختلاف نوعيتها وتفاوت شدة تلك الوسائل :

1-**العرف** : العرف هو اهم اساليب الضبط الاجتماعي الراسخة في المجتمع ـ لكونه اهم الطرائق والاساليب التي توجدها الحياة الاجتماعية ، تدريجيا فينمو مع الزمن ، ويزداد ثبوتا وتأصلا ، ويخضع له افراد المجتمع اجمعون ، لأنه يستمد قوته من فكر الجماعة وعقائدها فضلا عن تأصل رغباتها وظروف الحياة المعيشية ، والا لما استقر زمنا طويلا في المجتمع ، والاعراف غالبا ما تستخدم في حالة الجمع ، لأنها طرائق عمل الاشياء ، التي تجعل في طياتها عامل الجبر والالتزام ، لأنها تحقق رفاهية الجماعة ، واستطرادا ، فهي تأخذ طابع المحرمات ، التي تمنع فعل اشياء معينة او ممارسة معينة ، ولذلك تدين اعرافنا وأد البنات ، واكل لحوم البشر ، وزواج المرأة برجلين في وقت واحد ، وقد ذكر سابير ان اصطلاح العرزف يطلق على تلك العادات ، التي يكتنفها الشعور بالصواب او الخطأ في اساليب السلوك المختلفة ، وعرف اي جماعة هو اخلاقيتها غير المصوغة ، وغير المقننة ، كما تبدو في السلوك العملي .

بناء على ذلك ، يعني العرف المعتقدات الفكرية السائدة ، التي غرست نفسيا لدى افراد المجتمع يمارسونه حتى يصبح امرا مقدسا ، على الرغم من انتفاء قيمته احيانا وهو اقوى من العادات والتقاليد على التأثير في سلوك الناس .

العادات والتقاليد

العادات ظاهرة اجتماعية ، تشير الى كل ما يفعله الناس ، وتعودوا فعله بالتكرار ، وهي ضرورة اجتماعية ، اذ تصدر عن غريزة اجتماعية ، وليس عن حكومة او سلطة تشريعية وتنفيذية ، فهي تلقائية لان اعضاء المجتمع الواحد ، يتعارفون فيما بينهم على ما ينبغي ان يفعلوه ، وذلك برضاء جميعهم ، والعادة تكون احدية مثل : عادات الانسان اليومية ، في المأكل والملبس ، وعادات النوم والاستذكار وغيرها ، اما العادة الجمعية ، فهي التي يتفق عليها ابناء الجماعة ، وتنتشر بينهم مثل عادات المصريين في الاعياد والمواسم الدينية ، اما التقاليد فهي خاصية تتصف بالقرارات من جيل الى جيل ، وتنبع الرغبة في التمسك بها من انها ميراث من الاسلاف والاداء نافع ومفيد .

يبدو ان ثمة اختلافا بين العادات والتقاليد ، يتمثل في ان العادات الاجتماعية انماط سلوكية ، الفها الناس وارتضوها ، على مر الزمن ويسيرون على هديها ، ويتصرفون بمقتضاها من دون تفكير فيها ، وهي تختلف من مجتمع الى آخر ، وفقا لظروفه والخواص التي تميزه ، وهي لا تنشأ من مبادرة أمرئ واحد الى عمل معين ، مرة واحدة الى ان السلوك لكي يصبح عادة اجتماعية يجب ان

يتكرر وينتشر ، فيصبح نمطا للسلوك في مجتمع معين ، اما التقاليد ، فهي انماط سلوكية الفها الناس ويشعرون نحوها بقدر كبير من التقديس ، ولا يفكرون في العدول عنها او تغييرها .

عملية التنشئة الاجتماعية

هي العملية التي تطبع الانسان ، منذ الطفولة المبكرة وتعده للحياة الاجتماعية المقبلة ، تعلم الطفل قيم المجتمع ومعاييره الاساسية ، التي سيشارك فيها غيره حينما ينضج ، ولقد اثبتت الدراسات ان الطفل يتأثر بالوراثة من والديه التي لا تنتهي بالمولد وانما بالتقاليد والمحاكاة ، يبدا ببناء شخصيته ، بعد ان انعكس امامه كل ما حوله من مؤثرات اجتماعية ، ومن ثم كانت اهميته التنشئة في تكوين العادات وتهذيبها ، وفي هذا المجال ، يبين " جواد سميث" اهمية دور المدرسة في تنشئة الطفل وتربيته ، اذ يتعلم فيها احترام نفسه واحترام الآخرين ، كما يتعلم ضبط نفسه وفي المدرسة يجد النمط المثالي التالي بنمط والديه متمثلا في المدرس فيطيعه فيغرس فيه المدرس عادة الطاعة والاحترام وبذور الحكمة ، وهكذا ، تصبح التربية اداة اخلاقية في يد المجتمع لضبط ابنائه .

القانون

هو اعلى انواع الضبط الاجتماعي دقة وتنظيما ، وهو يتميز عن لقية الضوابط الاخرى ، بكونه اكثرها موضوعية وتحديدا ، كما ينطوي على عدالة في المعاملة ، لا تفرق بين ابناء المجتمع فالثواب والعقاب صنوان في القانون وهدف الجزاء والعقاب هو الردع او منع وقوع جريمة او ارتكاب الخطأ ، كما ان هناك فائدة اخرى للقانون اذ يتضح انه سياج على الحريات الاحدية ومن ناحية اخرى ، فانه يحدد العقوبات وفقا للخطر الذي يمثله الخارجون عليه ، وطبقا لمدى جذب الجريمة للمجرم .

الخاتمة :

باختصار ، ان القانون بصفته ضابطا اجتماعيا ، ينطوي على جميع الآليات التي تؤهله لمتع الانحراف وعقاب المنحرف ، نظرا الى قوته الالزامية ، ونصوصه الواضحة والمحددة التي توقع الجزاء على من يخالفه .

نظريات الضبط الاجتماعي

اختلفت افكار العلماء والباحثون حول مفهوم الضبط الاجتماعي وما يحتوي عليه ، وتعددت تعريفاتهم لمصطلح الضبط الاجتماعي ، وتبعا لذلك ظهرت عدة نظريات في مجال الضبط الاجتماعي ، كل نظرية تفسر وجهة نظر صاحبها ، وفكرته عن الضبط الاجتماعي ، وفيما بلي عرض موجز لأهم نظريات الضبط الاجتماعي الغربية القديمة والحديثة :

1-نظرية تطور وسائل الضبط الاجتماعي (روس)

تقوم هذه النظرية على اساس الطبيعة الخيرة للإنسان ، اذ يعتقد روس ان داخل النفس الانسانية اربع غرائز هي : المشاركة او التعاطف ، القابلية للاجتماع ،الاحساس بالعدالة ، ورد الفعل الفردي ، تشكل هذه الغرائز نظاما اجتماعيا للإنسان يقوم على تبادل العلاقات بين افراد المجتمع بشكل ودي وكلما تطور المجتمع ضعفت تلك الغرائز وظهرت سيطرة المصلحة الذاتية عليه ، وهذا يضطر المجتمع لوضع ضوابط مصطنعة تحكم العلاقات بين افراده وتزداد تلك الضوابط وتتطور كلما ازداد تحضر المجتمع ، وتعقدت انظمته ، وتباينت جماعاته ، اي ان هناك مجموعة اسباب اوجدت الحاجة الى الضبط الاجتماعي وتطور وسائله وهي :

1-زيادة حجم السكان وظهور طوائف وعشائر جديدة .

2-ضعف الغرائز الطبيعية وظهور الانانية الفردية .

3-ظهور جماعات متباينة (اقتصاديا او عنصريا او طبقيا او ثقافيا) في المجتمع الواحد .

2-نظرية الضوابط التلقائية (سمنر)

تنصب الفكرة الاساسية لنظرية سمنر على ان الصفة الرئيسة للواقع الاجتماعي تعرض نفسها بطريقة واضحة في تنظيم السلوك عن طريق العادات الشعبية ، اذ انها تعمل على ضبط التفاعل الاجتماعي ، وهي ليست من خلق الارادة الانسانية ، فهو يقول في كتابه " الطرائق الشعبية " ان الطرائق الشعبية عبارة عن عادات المجتمع واعرافه ، وطالما انها محتفظة بفاعليتها فهي تحكم بالضرورة السلوك الاجتماعي ، وبالتالي تصبح ضرورية لنجاح الاجيال المتعاقبة)_فا لاعراف عند سمنر لها اهمية بالغة ، فهي التي تحكم النظم والقوانين وهو يرى انه لا يوجد حد فاصل بين الاعراف والقوانين ، والفرق بينهما يكمن في الجزاءات حيث ان الجزاءات القانونية اكثر عقلانية وتنظيما من الجزاءات العرفية .

3- نظرية الضبط الذاتي (كولي) .

ينظر كولي للمجتمع على اساس انه كل لا يتجزأ يعتمد في تنظيمه الاجتماعي على الرمز والانماط والمستويات الجمعية والقيم والمثل ، فهو يرى ان الضبط الاجتماعي هو تلك العملية المستمرة التي

تكمن في الخلق الذاتي للمجتمع ، اي انه ضبط ذاتي يقوم به المجتمع ، فالمجتمع هو الذي يضبط وهو الذي ينضبط في نفس الوقت ، وبناءا عليه فالأفراد لسوا منعزلين عن العقل الاجتماعي ، والضبط الاجتماعي يفرض على الكل الاجتماعي وبواسطته ، وهو يظهر في المجتمعات الشاملة والجماعات الخاصة .

4-النظرية البنائية الوظيفية (لانديز) .

يرتكز لانديز على مكونات البناء الاجتماعي ودورها في الضبط الاجتماعي ، كما يركز على مفهوم التوازن الوظيفي بين النظم الاجتماعية وعلاقة هذه النظم بالضبط الاجتماعي ويصور لانديز النظم الاجتماعية على شكل خط متصل نظري ، يمثل احد طرفيه التفكك الاجتماعي الذي يتسم بالفوضوية والنزاعات الفردية ، بينما يمثل الطرف الآخر التنظيم الاجتماعي الاكثر صرامة والذي يتميز بالاعتماد على السلطة المطلقة ، وبينهما توجد منطقة تسامح واسعة ويمده بالوسائل والاساليب اللازمة لذلك .

5-النظرية الثقافية التكاملية (جيروفيتش)

يركز جيروفيتش على ضرورة دراسة الضبط الاجتماعي على اسس وشروط تتمثل في :

1-ان الضبط الاجتماعي ليس نتيجة لتطور المجتمع وتقدمه ، بل انه كان موجودا في المراحل المبكرة من تاريخ المجتمعات الانسانية ، اذ يستحيل تصور مجتمع بلا ضوابط .

2-ان الضبط الاجتماعي واقع اجتماعي وليس اداة للتقدم .

3-عدم وجود صراع بين المجتمع والافراد .

4-ان كل نمط من انماط المجتمعات هو عبارة عن عالم صغير يتألف من جماعات ، لذا فان مؤسسات الضبط الاجتماعي تختلف باختلاف الجماعات والمؤسسات .

ويذهب جورفيتش الى ان الضبط الاجتماعي اما ان يكون ضبطا منظما او ضبطا عن طريق الممارسات الثقافية والرموز كالعادات والتقاليد ، او ضبطا تلقائيا من خلال القيم والافكار والمثل لو ضبطا اكثر تلقائية من خلال الخبرة الجمعية المباشرة .

تلك اهم النظريات فلي الضبط الاجتماعي ويتضح مدى التباين والاختلاف في نظرة علماء الاجتماع الى طبيعة الضبط الاجتماعي ، فقد اهتم روس بالغرائز الانسانية ودورها الايجابي والسلبي في الضبط الذاتي .

في حين ركز سمنر على الاعراف والتقاليد واعتبرها الوسيلة الوحيدة والضابطة للمجتمع .

بينما ابرز كولي دور المثل والقيم في تحقيق الضبط الذاتي فضبط الجماعة ينبع من ضبط الفرد ذاته .

اما لانديز فقد اهتم بالنظم الاجتماعية باعتبارها ادوات الضبط الاجتماعي .

ووضع جورفيتش شروطا ينبغي اخذها بعين الاعتبار عند دراسة الضبط الاجتماعي .